



## قاعدة المعطيات الخاصة ببرامج، التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال

## جلسات الأسئلة الشفهية

## دورة أبريل 2011

| ر.ت | الجلسة                           | القطاع الحكومي                         | موضوع السؤال  | جواب الوزير الذي يتضمن برنامجا، التزاما أو تعهدا  |
|-----|----------------------------------|--|---|---|
| 01  | الجلسة الأولى / 12<br>أبريل 2011 | التنمية الاجتماعية<br>والأسرة والتضامن | ✓ ضرورة التكفل بعلاج المعاقين<br>وذوي الاحتياجات الخاصة | <p>ذكرت السيدة الوزيرة في البداية بكون النهوض بالصحة العامة يدخل في اختصاص وزارة الصحة، ومع ذلك فإن وزارة التنمية الاجتماعية تشتمل في مخطط عملها الاستراتيجي على محور خاص يهتم النهوض بالصحة الفيزيائية والعقلية للأشخاص في وضعية إعاقة. حيث اقترحت في هذا السياق إحداث صندوق للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة موجه للمساهمة في تحسين الأوضاع الاجتماعية للأشخاص المعاقين على المستوى الصحي والتعليمي والتكويني ومستوى التشغيل والحماية الاجتماعية، وهو أداة لدعم تكافؤ الفرص على مستوى الاستفادة المتساوية من الخدمات العمومية الموجهة عموما لكافة المواطنين والمواطنات، والموجهة على وجه الخصوص إلى الفئات ذات الاحتياجات الخاصة.</p> <p>وأضافت أن الوزارة هي الآن بصدد التنسيق مع صندوق الإيداع والتدبير من أجل وضع مختلف المساطر ذات البعد المالي والإداري والقانوني الكفيلة بخلق وتدبير هذا الصندوق الذي من أهم مهامه ضمان تغطية صحية للأشخاص المعاقين غير المشمولين بنظامي التغطية الصحية الإلزامية AMO ومنظومة الدعم الصحي للفئات المعوزة RAMED.</p> <p>وسيكون الصندوق فاعلا بمجرد المصادقة على مشروع القانون الذي تقدمت به الوزارة</p> |



|   |  |                                       |  |           |
|---|--|---------------------------------------|--|-----------|
| <p>والمترقب بدعم حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والذي قطع هذه السنة أشواطاً مهمة من التنقيح والتعديل خلال جلسات العمل والمشاورات التي شاركت فيها العديد من القطاعات الحكومية المعنية.</p>  |  |                                       |  |           |
| <p>أكد السيد الوزير في البداية على أن رؤية 2020 جاءت لتكرس مكتسبات رؤية 2010، ولكن هذه المرة باعتماد مقارنة تصاعديّة مبنية على النوعية أكثر منها على الكمية؛ كما أنها تعتبر ثمرة للتعاون المشترك والبناء بين جميع الأطراف المتدخلة سواء من القطاع العام أو الخاص، وقد مكن ذلك من تحديد مجموعة من نقاط الضعف التي واجهت وزارته سابقاً وتسطير كيفية تحسين اشتغالها في المرحلة القادمة.</p> <p>كما تراعى هذه الرؤية حالة الطلب الدولي والمنافسة في أفق 2020 وتأخذ بعين الاعتبار متطلبات السياحة المستدامة والمسؤولية للمحافظة على مواردنا الطبيعية والتراثية. كما أنها تنبئ على توجه حكاماتي جديد كفيل بإعطاء الدينامية والقيادة اللازمين للقطاع.</p> <p>وأضاف أن هذه الإستراتيجية تطمح إلى جعل بلادنا في أفق سنة 2020 من بين الوجهات السياحية العشرين الأولى عالمياً عبر مضاعفة عدد الوافدين من السياح الأجانب ومضاعفة 3 مرات عدد المسافرين المغاربة، مع إحداث 200.000 سرير عبر المملكة وبلغ 140 مليار درهم فيما يتعلق بالعائدات السياحية.</p> <p>و تهدف هذه الرؤية كذلك إلى خلق 470.000 منصب شغل جديد بمختلف مناطق المملكة وجهاتها، ليشغل بذلك هذا القطاع ما يفوق مليون مغربي ومغربية مع نهاية هذا العقد بإنشاء الله. كما سيرتفع الناتج الداخلي الخام السياحي بنقطتين للوصول إلى حوالي 150 مليار درهم.</p> | <p>✓ رؤية 2020 السياحية<br/>✓ رؤية 2020 في الميدان السياحي</p> | <p>السياحة والصناعة<br/>التقليدية</p> | <p>الجلسة الأولى / 12<br/>أبريل 2011</p> | <p>02</p> |



|   |  |  |  |  |
|---|--|--|--|--|
| <p>كما ستلعب رؤية 2020 دورا مهما في مسلسل الجهوية الموسعة الذي انخرطت فيه بلادنا من خلال الارتكاز على ثمان مجالات ترابية، وبالتالي ضمان تنمية سياحية واقتصادية متوازنة لمجموع التراب الوطني.</p> <p>و سيمكن هذا التقطيع من أن تستفيد كل منطقة من مجموع إمكانياتها الطبيعية و الثقافية و التراثية... لتكون وجهات قادرة على الاستجابة لتطلعات السوق السياحية الدولية.</p> <p>وسيتوفر كل مجال ترابي على خارطة طريق ستنفذ عبر حكمة محلية تمنح لها الوسائل والإمكانيات الخاصة بها. وستكون هذه الخرائط موضوع عقود-برامج جهوية ستم صياغتها في الشهور المقبلة.</p> <p>هذا وسيتم إنجاز ستة مشاريع كبرى مهيكلية، بدعم من الدولة والجهات والقطاع الخاص، وتشمل "المخطط الأزرق 2020"، برنامج "التراث والموروث الحضاري"، برنامج "البيئة والتنمية المستدامة"، برنامج "التنشيط والرياضة والترفيه"، برنامج "السياحة ذات الطابع المحلي" وبرنامج "بلادي".</p> <p>وبخصوص الاستثمارات الكفيلة بإنجاز هذه الإستراتيجية، تم اعتماد ثلاث تدابير تتمثل:</p> <p>أولاً: في إحداث الصندوق المغربي للتنمية السياحية بتمويل أولي من طرف الدولة بالإضافة إلى مساهمات من رساميل وطنية ودولية. وسيساهم هذا الصندوق في المشاريع السياحية الأساسية ببلادنا، وسيسمح بتوجيه الاستثمارات نحو منتوجات ووجهات سياحية جديدة؛</p> <p>ثانياً: تقديم منح مالية لدعم الاستثمار، خصوصا بالمناطق الأقل تنمية؛</p> <p>وثالثاً: رصد غلاف مالي بمبلغ 24 مليار درهم من التمويل البنكي الداخلي للمشاريع</p> |  |  |  |  |
|---|--|--|--|--|



|   |   |  |  |           |
|---|---|--|--|-----------|
| <p>الإستراتيجية في رؤية 2020.</p> <p>ولمواكبة احتياجات القطاع في مجال التدبير السياحي في أفق 2020، سيتم إنشاء جيل جديد من مؤسسات التكوين السياحي والفندقي ذات مرجعية، تعتمد على أسلوب مبتكر للتدبير. فبالإضافة إلى إرساء برنامج للشراكة بين المعهد العالي الدولي للسياحة وبين مؤسسة <b>Paul Bocuse</b> الفرنسية الرائدة في مجال التكوين في المطاعم من أجل دعم الأنشطة التطبيقية، سيتم إنشاء معهد للتدبير السياحي والفندقي من المستوى الرفيع لمواكبة الحاجيات في مجال التدبير المتوسط والعالي للقطاع (توقيع يروتوكول للتفاهم مع معهد لوزان، وهناك أيضا شراكة مع المدرسة الفندقية لجنيف اللذان يعتبران مرجعا في التكوين الفندقي).</p> <p>هذا وسيتم كذلك إحداث مدرسة أو مدرستين مرجعيتين على صعيد كل منطقة سياحية تختص في تكوين التقنيين والتقنيين المختصين في الفنادق، المطاعم و السياحة وفقا لنموذج تدبير مبتكر وفعال بإشراك القطاع الخاص.</p> <p>كما سيوضع إطار تحفيزي لتدبير الموارد البشرية في القطاع والترويج للمهن السياحية من طرف القطاع الخاص.</p> <p>وسيتم كذلك تتبع ورصد جميع التدابير المتعلقة بالموارد البشرية والتكوين من طرف اللجنة الخاصة بالموارد البشرية والتكوين الخاص-العام داخل الهيئة الوطنية للقيادة، والتي ستتكلف بقيادة السياسة الوطنية للتكوين السياحي بتنسيق مع جميع الشركاء.</p> |   |  |  |           |
| <p>أكد السيد الوزير أن إشكالية البيئة وتدبير النفايات إشكاليات عميقة وخطيرة بالنسبة لمستقبل بلادنا، وهي أيضا مسؤولية جماعية وتمنى أن يساهم تفعيل الميثاق الوطني حول البيئة في تنمية الوعي الجماعي والإحساس بالمسؤولية في مجال النفايات وخصوصا المنزلية منها.</p>  | <p>✓ الأضرار الناجمة عن مطارح النفايات المنزلية</p> | <p>كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة</p> | <p>الجلسة الرابعة/ 03<br/>ماي 2011</p> | <p>03</p> |



كما نوه السيد الوزير بتعاون السادة النواب والمستشارين من خلال المساهمة في تهيئة الإطار القانوني وسد الفراغ الحاصل في هذا الميدان من خلال إصدار القانون المتعلق بتدمير النفايات والتخلص منها، القانون الخاص بالنفايات الصحية، فضلا عن ستة مراسيم تطبيقية، وإعداد دليل حول كيفية اختيار مواقع مطارح النفايات المتزلية وتوزيعها على مختلف أقاليم المملكة.

وأضاف أن الحكومة بالتنسيق مع كافة المتدخلين خصوصا على مستوى الجماعات المحلية اتخذت عددا من التدابير كما تم إنجاز مخططات مديرية لتدبير النفايات المتزلية تغطي جميع أقاليم المملكة، وكذا اعتماد برنامج وطني لتدبير النفايات المتزلية بتعاون مع وزارة الداخلية بتكلفة تقدر ب 40 مليار درهم، وبمساهمة من البنك الدولي حددت أهدافه في التالي:

- الرفع من عملية جمع النفايات والنظافة بالحواضر إلى 90% في أفق 2015 و 100% في أفق 2020،
- إنجاز مطارح مراقبة النفايات المتزلية في جميع المراكز الحضرية بنسبة 100% في أفق 2020،
- إغلاق وتأهيل جميع المطارح الحالية في أفق 2015،
- برمجة تهيئة 40 مطرعا عشوائيا برسم سنة 2011، وبرمجة تهيئة 145 مطرعا عشوائيا في الفترة ما بين 2012 و 2015،
- تطوير عملية فرز وإعادة تدوير التثمين عبر مشاريع نموذجية للوصول إلى مستوى تدوير 20% في أفق 2015.
-



|  |  |                              |  |           |
|--|--|------------------------------|--|-----------|
| <p>أكد السيد الوزير على أن المغرب والاتحاد الأوروبي توصلا إلى اتفاق يقضي بتمديد العمل باتفاقية الشراكة في مجال الصيد البحري الجاري بها العمل منذ مارس 2007 لمدة أربع سنوات تمتد إلى غاية 2015. وفي هذا الإطار، تم التوقيع بالأحرف الأولى بالرباط في 25 فبراير 2011 على البروتوكول الجديد للصيد البحري، الذي ينص على تمديد العمل بالبروتوكول الحالي لمدة سنة. ستستغل للاستمرار في إجراء المفاوضات بهدف تحسين أشكال التعاون المنصوص عليها في الاتفاق، وملاءمتها مع التوجهات الإستراتيجية والمشاريع التنموية المسطرة في استراتيجية ألبوتيس. وأضاف أنه تم تمديد اتفاقية الشراكة والبروتوكول الملحق بها وفقا لنفس الشروط المنصوص عليها في الاتفاق المنتهية صلاحيته في 27 فبراير 2011 .</p> <p>وتحدد هذه الاتفاقية، على الخصوص، المبادئ والقواعد والإجراءات المنظمة للتعاون الاقتصادي والمالي والتقني والعلمي بين الطرفين، وكذا شروط ولوج سفن الاتحاد الأوروبي إلى مناطق الصيد المغربية، بالإضافة إلى أشكال وطرق مراقبة الصيد في المياه الوطنية، وكذا الشراكات بين المقاولات.</p> <p>ويوجد البروتوكول حاليا في قنوات المصادقة الأوروبية ويعرف سيرا عاديا .</p> | <p>✓ مآل تجديد اتفاقيات الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي</p> | <p>الفلاحة والصيد البحري</p> | <p>الجلسة الخامسة/<br/>10 ماي 2011</p> | <p>04</p> |
| <p>أكد السيد الوزير أن قطاع تربية الإبل يلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق الجنوبية. و حظي بعناية خاصة عند وضع المخططات الفلاحية الجهوية لهذه الجهات، حيث تم إعداد برامج متكاملة لتطوير وتكثيف وتثمين منتجات الإبل، تمت بلورتها في إطار استراتيجية تهم كل حلقات السلسلة ومختلف منتجاتها والمهن المرتبطة بها حسب خصوصيات كل جهة مع مراعاة التكامل بين الجهات، وخاصة في مجال استغلال أراضي الرعي وتثمين المنتج؛</p> <p>و بهدف تفعيل هذه الاستراتيجية، تم إبرام عقد برنامج بين الحكومة و الغرف الفلاحية</p>  | <p>✓ قطاع تربية الإبل</p>                                    | <p>الفلاحة والصيد البحري</p> | <p>الجلسة الخامسة/<br/>10 ماي 2011</p> | <p>05</p> |



|   |  |                                  |  |           |
|---|--|----------------------------------|--|-----------|
| <p>الجهوية الثلاث المعنية بمناسبة المناظرة الرابعة للفلاحة المنعقدة بمكناس يوم 26 أبريل 2011، تتمحور أساسا حول:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>- الترقيم والتأطير الصحي للقطيع؛</li><li>- دعم برامج البحث والتنمية، خاصة تلك المتعلقة بتحسين الوراثة للقطيع؛</li><li>- دعم التنظيم المهني لمربي الإبل؛</li><li>- تحسين المراعي وإنشاء نقط الماء؛</li><li>- تامين منتجات الإبل (بناء وحدات خاصة، أسواق نموذجية، ترميز المنتجات).</li></ul> <p>وأضاف أن الحجم الإجمالي للاستثمارات المرتقبة، يبلغ في أفق 2020، في إطار هذا العقد - البرنامج 702 مليون درهم، ستساهم فيها الدولة بمجالي 400 مليون درهم.</p>  |  |                                  |  |           |
| <p>أكد السيد الوزير أنه تم خلال هذا الموسم، إعداد برنامج جديد لإغاثة وحماية الماشية بالأقاليم الجنوبية بكلفة إجمالية قدرها 37 مليون درهم ستخصص لتوزيع ونقل مواد علفية مدعمة وتكثيف التأطير الصحي للقطيع.</p> <p>وقد خصصت ضمن هذا البرنامج، الذي سيشرع في تنفيذه خلال الأيام القليلة القادمة، 3 ملايين درهم لجهة وادي الذهب - الكويرة.</p> <p>كما حظيت هذه الجهات بعناية خاصة ضمن مخطط المغرب الأخضر، حيث تتضمن المخططات الفلاحية الجهوية 51 مشروعا في أفق 2020 باستثمارات إجمالية 5,4 مليار درهم.</p> <p>وترمي هذه المشاريع، بالنظر لمؤهلات هذه المناطق، إلى تنمية سلاسل إنتاج الصبار، والنخيل، والخضروات، واللحوم البيضاء، واللحوم الحمراء، والحليب، وتربية الإبل.</p> <p>وقد تم الشروع في إنجاز 22 مشروعا، منها 20 مشروع في إطار الدعامة الثانية ومشروعين</p> | <p>✓ آثار الجفاف بالمناطق الجنوبية</p> | <p>الفلاحة والصيد<br/>البحري</p> | <p>الجلسة الخامسة/<br/>10 ماي 2011</p> | <p>06</p> |



| في إطار الدعامة الأولى، بكلفة قدرها 1,3 مليار درهم لفائدة حوالي 34.000 فلاح.   |  |                                       |  |           |
|--|--|---------------------------------------|--|-----------|
| <p>أكدت السيدة الوزيرة أن وزارة الصحة وعيا منها بخطورة واستعجالية وكذا كلفة مرض القصور الكلوي وخاصة بالنسبة للأسر المعوزة، بادرت إلى نهج استراتيجية متعددة الأبعاد تصب في اتجاه توفير وتيسير الولوج للعلاجات وتقريبها من المواطنين.</p> <p>وأضافت أنه على مستوى العرض الصحي، فإن 56 عمالة وإقليم تتوفر على الأقل على مركز واحد لتصفية الدم حتى نهاية 2010، ومن المتوقع أن يتم تشغيل 11 مركزا جديدا لتصفية الدم في 11 إقليما بحلول نهاية هذه السنة (2011)، وقد تم تجهيزها من طرف وزارة الصحة من بين 25 مركزا مبرمجا بكل من : أزيلال، الرحامنة، النواصر، زاكورة، اليوسفية، ميدلت، بولمان، كرسيف، شيشاوة، بنسليمان وتغير الذي أنجز من طرف جمعية.</p> <p>وستواصل الوزارة العمل بنفس الوتيرة -تؤكد السيدة الوزيرة- خلال سنة 2012 إذ من المتوقع إنجاز 11 مركزا جديدا من طرف كل من وزارة الصحة بمدن سيدي إفني، سوق الأربعاء، مديونة، وزان، الجديدة، وجميعة المجتمع المدني بكل من مدن اشتوكة آيت باها، سيدي سليمان، بن أحمد، الحوز وطاطا. وبذلك ستوفر معظم الأقاليم والعمالات أواخر سنة 2012 على مركز لتصفية الدم أو أكثر.</p> | <p>✓ دعم مركز تصفية الدم لمرضى القصور الكلوي</p> | <p>الصحة</p>                          | <p>الجلسة السادسة/<br/>17 ماي 2011</p> | <p>07</p> |
| <p>أكدت السيدة الوزيرة أن المكتب الوطني للماء الصالح للشرب قام خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1975 و2009 بمشاريع تحلية ماء البحر أو الماء الأحاج بصيب إجمالي بلغ 21.835 متر مكعب في اليوم وبغلاف مالي قدره 1,169 مليار درهم همت كل من مراكز طرفاية، بوجدور، سيدي الغازي، العيون، الداورة، المهيريز، السمارة وطانطان.</p> <p>كما برمج المكتب بالنسبة لفترة 2010-2014 مشاريع تحلية ماء البحر بصيب إجمالي 167.120 متر مكعب في اليوم وبغلاف مالي قدره 2,090 مليار درهم، ستهم كل من</p>   | <p>✓ ندرة المياه بالأقاليم الجنوبية</p>          | <p>الطاقة والمعادن والماء والبيئة</p> | <p>الجلسة السادسة/<br/>17 ماي 2011</p> | <p>08</p> |



|  |  |                                  |   |           |
|--|--|----------------------------------|---|-----------|
| <p>مراكز العيون، أحفنير، طانطان والوطية، طرفاية، بئر أنزران، بوجدور، أكادير وسيدي إفني. موازاة مع هذه المشاريع سيتم تزويد عدد من قرى الصيادين بالماء الشروب عبر تحلية مياه البحر بالأقاليم الجنوبية.</p> <p>كما أن المكتب بصدد إنجاز دراسات تهم إمكانية دعم تزويد مدينة أكادير والمراكز المجاورة، وكذا الدواوير، وأيضا مدينة سيدي إفني والمراكز المجاورة لها بالماء الشروب بواسطة تحلية ماء البحر.</p>   |  |                                  |   |           |
| <p>أكد السيد الوزير أن مصالح الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية عرفت خلال الأشهر الأخيرة عدة وقفات وإضرابات عن العمل، وأنه في إطار الحوار الاجتماعي مع ممثلي المستخدمين، والجهود المبذولة من أجل تحسين وضعيتهم الإدارية والمالية، بادرت الوكالة إلى إجراء عدة مفاوضات مع المصالح المختصة لوزارة المالية أسفرت عن اتخاذ إجراءات هامة، تتعلق بالخصوص بالزيادة في المَنح والأحور والرفع من الحَصيلص المالي للترقية؛ وقد اعتبر ممثلو المستخدمين هذه الإجراءات غير كافية، مما أدى إلى استمرار الاحتجاجات؛ ولتجاوز هذه الوضعية، تم عقد سلسلة من الاجتماعات مع الشركاء الاجتماعيين:</p> <p>الاجتماع الأول بتاريخ 12 يونيو 2011، تم الاتفاق خلاله على وقف جميع أشكال الاحتجاج واستئناف العمل بمختلف المصالح ابتداء من يوم 14 يونيو 2011، مع متابعة المفاوضات بين الطرفين؛</p> <p>اجتماعين يومي 13 و15 يونيو 2011 بين الإدارة العامة للوكالة وممثلي المستخدمين تمت فيه دراسة جميع القضايا المطروحة؛</p> <p>اجتماع رابع يوم 15 يونيو 2011، توج بالتوقيع على محضر اتفاق نهائي.</p> <p>وأضاف أن كل هذه المفاوضات، والتي سادها روح التفاهم والمسؤولية، أسفرت على اتخاذ</p> | <p>✓ المحافظة العقارية</p> <p>✓ إضراب موظفي المحافظات العقارية</p> <p>✓ الإضرابات المتتالية للمحافظات العقارية</p> | <p>الفلاحة والصيد<br/>البحري</p> | <p>الجلسة الحادية<br/>عشر / 21 يونيو<br/>2011</p> | <p>09</p> |



|  |  |  |  |  |
|--|--|--|--|--|
| <p>عدة إجراءات هامة ومحفزة لفائدة المستخدمين، من أهمها:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>- إقرار منحة الققة بمبلغ 440 درهم شهريا صافية؛</li><li>- الزيادة في الأجور بنسبة 900 درهم شهريا صافية؛</li><li>- رفع الحصيص المالي لأجل الترقى بالأقدمية من 20 إلى 30%؛</li><li>- تعميم منحة عيد الأضحى على جميع المستخدمين والرفع من قيمتها من 800 إلى 1200 درهم؛</li><li>- حذف السلام من 1 إلى 4؛</li><li>- الرفع من الحد الأدنى للأجور لكي يصبح أقل أجر بالوكالة هو 4.400 درهم شهريا دون احتساب المنح السنوية؛</li><li>- ارتفاع الغلاف المالي المخصص للمنح السنوية بفضل الإجراءات السالفة.</li><li>- كما تمت الاستجابة إلى عدة مطالب أخرى تم تسلسل الحياة الإدارية للمستخدمين وتحسين ظروف عملهم، وكذا النهوض بالجانب الاجتماعي للمستخدمين من حيث التأمينات والرعاية الصحية والتقاعد التكميلي والترفيه....</li><li>وبفضل الحوار المسؤول والبناء وتضافر جهود كافة الأطراف، تمت أيضا دراسة سائر القضايا المطروحة وتم التوصل في معظمها إلى حلول.</li><li>كما أسفر هذا الحوار على استئناف العمل بجميع مصالح الوكالة بشكل عادي يراعي مصلحة المواطنين والصالح العام.</li></ul> |  |  |  |  |
|--|--|--|--|--|



|  |  |                              |   |           |
|--|--|------------------------------|---|-----------|
| <p>أكد السيد الوزير أن وزارته بادرت إلى اتخاذ إجراءات للتخفيف من آثار هذه التساقطات على الفلاحين المتضررين.</p> <p>✓ فبخصوص آثار البَرَد على الأشجار المثمرة، فتمحور الإجراءات حول:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>▪ إنجاز برنامج للإنذار المبكر، ومعالجة السحب المحملة بالبرَد، حيث تم في هذا الإطار:</li><li>▪ إرساء 107 مولدا أرضيا، بشراكة مع كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة والمجالس الجهوية المعنية؛</li><li>▪ كما أن الوزارة بصدد إعادة النظر في هذه المنظومة عبر إرساء نظام جديد يعتمد على الإطلاق الأوتوماتيكي، حيث خصصت الوزارة لهذا الغرض 1,55 مليون درهم برسم القانون المالي لسنة 2011.</li><li>▪ دراسة إمكانية إسناد مهمة تدبير المولدات إلى المهنيين في إطار تعاقدي؛</li><li>▪ تشجيع دعم استعمال الشباك الواقية من هذه الآفة بنسبة 40% من التكلفة الإجمالية في حدود 40.000 درهم للهكتار؛</li><li>▪ إحداث نظام خاص للتأمين بالمناطق الأكثر عرضة لآفة البرد في إطار اتفاقية بين وزارتي الفلاحة والمالية والتعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين بالنسبة للموسمين 2009-2010 و 2010-2011، من أهم مقتضياتها:</li><li>▪ وضع نسب اكتتاب تفضيلية من طرف التعاضدية؛</li><li>▪ إرساء إعانة لدعم أقساط التأمين، تتراوح ما بين 20 و 40% حسب حجم المساحات المؤمن عليها.</li><li>▪ والجدير بالذكر أن الوزارة بصدد إنجاز دراسة استراتيجية لوضع نظام جديد</li></ul> | <p>✓ الأضرار التي خلفتها التساقطات المطرية الأخيرة</p> | <p>الفلاحة والصيد البحري</p> | <p>الجلسة الحادية عشر / 21 يونيو 2011</p> | <p>10</p> |
|--|--|------------------------------|---|-----------|



|   |   |                              |   |           |
|---|---|------------------------------|---|-----------|
| <p>للتأمين الفلاحي يوفر للفلاحين ضمانات ضد الأضرار الناجمة عن مخلفات المخاطر المناخية، والصحية، والمالية، وتلك المتعلقة بالتسويق.</p> <p>■ ومن المرتقب أن يتم العمل بتوصيات هذه الدراسة ابتداء من الموسم الفلاحي المقبل.</p>  |   |                              |   |           |
| <p>أكد السيد الوزير أنه و بهدف التخفيف على منتجي الحبوب المتضررين ودعم دخلهم، بادرت الوزارة إلى اتخاذ إجراءات جديدة تعيد النظر في دورية 16 ماي 2011 لتمثل أساسا في:</p> <p>- فتح المجال أمام الفاعلين لاقتناء جميع الكميات من القمح بَعْضُ النظر عن جودتها ووجهتها، مع تحمل تكاليف خزنها؛</p> <p>- إعادة النظر في معايير القمح الموجه للمطاحن.</p> <p>وهكذا، سيصبح، بإمكان الفاعلين اقتناء وخرن أنواع مختلفة من الحبوب واللجوء، عند الاقتضاء، إلى مزج بعض العينات للحصول على كميات ذات جودة مقبولة لتلبية حاجيات مختلف المستعملين.</p> <p>ورغم أنه لا زال مبكرا للوقوف على انعكاسات هذه الإجراءات، فإن المعطيات الميدانية يؤكد السيد الوزير تشير إلى تسجيل تحسن نسبي في معدل الأثمنة والثلثن الأدنى المتداول في الأسواق؛</p> <p>كما تفيد هذه المعطيات أن الفلاح أصبح يفضل الاحتفاظ بالقمح ذي المواصفات الجيدة وعرض الحبوب ذات جودة أدنى للبيع؛</p> <p>كما يرتقب أن يتحسن مستوى الأثمنة في الأيام القادمة نتيجة دخول متعاملين جدد في عملية</p> | <p>✓ أثمنة الحبوب بالسوق الوطنية</p> <p>✓ تدهور جودة الحبوب وتدني مستوى الوزن النوعي نتيجة الأمطار الأخيرة</p> <p>✓ الموسم الفلاحي الحالي</p> | <p>الفلاحة والصيد البحري</p> | <p>الجلسة الحادية عشر / 21 يونيو 2011</p> | <p>11</p> |



| التسويق.  |  |                          |  |    |
|---|--|--------------------------|--|----|
| أكد السيد الوزير أن المصالح المعنية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، تقوم عند بداية كل موسم فلاحى، بوضع برنامج مراقبة جودة ومطابقة عوامل الإنتاج (البذور والأسمدة والمبيدات) عند الاستيراد والإنتاج والتوزيع. كما تخضع مراقبة جودة وسلامة المواد الغذائية، بما فيها المنتجات الفلاحية، لمقتضيات القانون رقم 28-07 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية. و ينص هذا القانون على مراقبة استعمال المبيدات وإلزامية وضع سجل على منتجي المواد الأولية من أصل نباتي، تدون فيه جميع عوامل الإنتاج المستعملة بما فيها المواد الكيماوية. ويعمل المكتب، حالياً، على بلورة مشروع حول إلزامية مراقبة ضبط آلات رش المبيدات الكيماوية من طرف المصالح المختصة. كما يبحث المكتب الفلاحين على الاستخدام السليم والفعال لهذه المبيدات وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة، عبرة عدة تدابير وأنشطة، من أهمها تنظيم حملات توعوية لفائدة الفلاحين ودورات تكوينية لفائدة التقنيين المرشدين. وأضاف أنه ومهدف ضمان جودة المواد الغذائية، أعد المكتب مشروع قرار، في طور المصادقة، يتعلق بالحد الأقصى المسموح به من بقايا المبيدات داخل أو على سطح المواد الغذائية ذات الأصل النباتي والأعلاف حسب المقاييس والمواصفات المعمول بها دولياً، وذلك بهدف تعزيز وتقوية آليات المراقبة من أجل سلامة وحماية المستهلكين. | ✓ ضرورة تسمم المنتجات الفلاحية بالأسمدة المستعملة ضد الحشرات | الفلاحة والصيد<br>البحري | الجلسة الحادية<br>عشر / 21 يونيو<br>2011 | 12 |
| اعتبر السيد الوزير أن حماية الثروات البحرية يعتبر من أولويات مخطط إستراتيجية الصيد البحري آليوتيس. ومن أهم التدابير المتخذة لحماية الثروات البحرية من الاستنزاف ومن   | ✓ قطاع الصيد البحري والتدبير<br>العقلاني للموارد البحرية     | الفلاحة والصيد<br>البحري | الجلسة الحادية<br>عشر / 21 يونيو         | 13 |



| 2011 |  | <p>الصيد الغير العقلاني، خص السيد الوزير بالذكر الإجراءات الآتية :</p> <p>- تدبير جل المصايد عن طريق مخططات التهيئة على أساس الحصص، بنسبة انتقلت من 5% إلى 60% سنة 2010 و التي ستصل 85% أفق فينص سنة 2020 يتم من خلالها:</p> <p>- التحكم في مجهود الصيد،</p> <p>الكميات المسموح باصطيادها،</p> <p>- مناطق الصيد ،</p> <p>- تحديد فترات التوقف والراحة البيولوجية للمحافظة على الكتلة الإحيائية البحرية ،</p> <p>- تحديد معدات الصيد و خصائصها حسب كل مصيدة ،</p> <p>- ملائمة و تطوير مجهود الصيد مع الإمكانيات المسموح باستغلالها ،</p> <p>- تحيين برنامج إبحار الذي تم التوقيع عليه بتاريخ 16 ماي بحيث تم الرفع من نسبة الدعم المالي للدولة وإشراك غرف الصيد البحري في تطبيق هذا البرنامج (وقد تم التوصل ب100 ملف ومواكبة لذلك تم تصميم نماذج مراكب (prototype) بتعاون مع خبراء منظمة الفاو وغرق الصيد ،</p> <p>- القضاء على استعمال الشباك العائمة المنجرفة بتخصيص مبلغ 256 مليون درهم لهذا الغرض (260 سفينة)، وتم لحد الساعة تعويض 150 سفينة معنية بحذف هذا النوع من الشباك، وأضاف السيد الوزير أنه يتم حاليا دراسة الشطر الثاني من هذه العملية ويهم المغادرة النهائية، ومواكبة لهذا البرنامج تعمل الوزارة ببرامج كي تضمن استمرار نشاط البحارة بتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية (من حيث التكوين واقتناء الآليات ومعدات صيد أخرى)</p> <p>- الحاويات البلاستيكية بتخصيص مبلغ 163 مليون درهم؛</p> |
|------|--|---|
|------|--|---|



|  |                         |                          |                                  |    |
|--|-------------------------|--------------------------|----------------------------------|----|
| <p>- تبيين وإصدار مجموعة من النصوص القانونية؛</p> <p>- تتبع بواخر الصيد بواسطة الأقمار الاصطناعية بكلفة 84 مليون درهم ،</p> <p>- تعزيز المراقبة وتتبع عمليات الصيد لمحاربة الصيد الغير القانوني والغير المصرح به والسهر على</p> <p>- تطبيق مخططات التهيئة بتخصيص مبلغ 15 مليون درهم (informatique INN)</p> <p>- تقنين ومراقبة حجم الأسماك المسموح باصطيادها حسب الأصناف</p> <p>- تأهيل البنيات التحتية للتفريغ على طول الساحل الوطني PDA و VDP للتصريح بالمنتوج واعتماد تقنيات حديثة</p> <p>- اعتماد سياسة المحافظة على البيئة البحرية بواسطة الشعاب الاصطناعية (Récifs artificiels) عن طريق إعداد مخطط مديري وطني يشمل جميع الساحل الوطني. وفي هذا الإطار تم تخصيص 75 مليون درهم لمشروعين صناعيين بكل من مارتيل واكادير خاصة بعد تسجيل النتائج الايجابية للمشاريع التقليدية المنجزة بالصويرية القديمة</p> <p>- إحداث مشروع تنمية المناطق البحرية المحمية وذلك في إطار برنامج تحدي الألفية بهدف التنمية المستدامة للموارد السمكية تم بالخصوص بالصيد التقليدي،</p> <p>وأضاف السيد الوزير أنه من اجل بلوغ تدبير جيد ومحكم لتسويق منتجات البحر تم تكليف المكتب الوطني للصيد بمهمة الفاعل الشامل وقد تم لحد الساعة القيام بذلك في 5 موانئ.</p> |                         |                          |                                  |    |
| <p>أكد السيد الوزير على أن مراكز الإرشاد الفلاحي يجب أن تشكل أهم الأدوات لتنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة في مخطط المغرب الأخضر.</p> <p>لذا، وفي إطار الإصلاحات المتخذة لتنفيذ هذا المخطط، تم وضع استراتيجية جديدة للإرشاد</p>   | ✓ مراكز الإرشاد الفلاحي | الفلاحة والصيد<br>البحري | الجلسة الحادية<br>عشر / 21 يونيو | 14 |



|  |  |  |      |  |
|--|--|--|------|--|
| <p>والاستشارة الفلاحية تركز على 3 محاور أساسية :</p> <p>- <u>المحور الأول</u> يتعلق بتفعيل دور الدولة، عبر إعادة هيكلة شبكة المراكز وتعزيز دور المستشارين الفلاحيين العموميين، إضافة إلى تطوير وتنمية منظومة شمولية لتدبير المعلومات؛</p> <p>- <u>المحور الثاني</u>، يهتم تطوير وتنمية استشارة فلاحية خاصة، مع إمكانية تمويل خدماتها في إطار صندوق التنمية الفلاحية؛</p> <p>- <u>المحور الثالث</u>، يروم إشراك وتفعيل دور الفلاح عبر الغرف الفلاحية والمنظمات المهنية. ومن النتائج المتوخاة من هذه الاستراتيجية، ذكر السيد الوزير على الخصوص:</p> <p>- تجديد مهام 300 بنية محلية (مراكز الأشغال، ومراكز التنمية الفلاحية، ومراكز الاستثمار الفلاحي) وتجهيزها بالوسائل الضرورية لتصبح مراكز حقيقية للتنمية الفلاحية؛</p> <p>- وضع وسائل عمل عصرية وملائمة رهن إشارة المستشارين الفلاحيين لتحسين أدائهم (أدوات تحليل التربة، وأدوات رصد الأمراض، وأدوات التنشيط، والمراجع التقنية، والحواسيب...).</p> <p>- تعزيز برامج التكوين والتكوين المستمر لهؤلاء المستشارين؛</p> <p>- وضع طرق جديدة لنشر المعلومات (الإنترنت، والرسائل الإلكترونية، والحقول النموذجية، والراديو، والتلفزة، والتظاهرات الفلاحية...).</p> <p>- الرفع من عدد المستشارين لتصل نسبة التغطية إلى 1.350 فلاح لكل مستشار بدل 3.800 فلاح لكل مستشار حاليا (الدولة ستقوم بالتشغيل المباشر ل 25% من الحاجيات، والتعاقد مع 75% الباقية).</p> <p>- ويهدف تطوير الاستشارة الخاصة، تم إعداد مشروع قانون - إطار أُحيل على الأمانة العامة</p> |  |  | 2011 |  |
|--|--|--|------|--|



|  |   |   |   |           |
|--|---|---|---|-----------|
| <p>لإدراجه في قنوات المصادقة؛<br/>وفي الأخير، أشار السيد الوزير إلى أن مخطط المغرب الأخضر استراتيجية متكاملة تبني على عدة آليات يكمل بعضها البعض.<br/>ومن بين هذه الآليات الإصلاحات التنظيمية، المتعلقة بالغرف الفلاحية والتنظيمات بين المهنية وبالتجميع، والتي ستلعب دورا هاما في تطوير وتدبير منظومة الإرشاد الفلاحي.</p>  |   |   |   |           |
| <p>أكد السيد الوزير على أن البرنامج الاستعجالي 2009-2012 حدد السبيل نحو تمكين الجامعات من رفع التحديات التي تواجهها، وتحسين مردوديتها الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تسريع وتيرة تطوير التكوينات التقنية والمهنية المناسبة.<br/>وهكذا سيتضاعف، عدد الطلبة الجدد المسجلين بمسالك علوم المهندسين، والتجارة والتسيير، والتكنولوجيا، والعلوم والتقنيات؛ كما سيتم توجيه حوالي 25% من طلبة سلك الإجازة نحو الإجازات المهنية، وأكثر من 50% من طلبة الماستر نحو الماستر المتخصص.<br/>وفي إطار مواكبة الأوراش الحكومية الكبرى المتعاقد بشأنها (الميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي، ومخطط المغرب الأزرق، ومخطط المغرب الأخضر، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومخطط الطاقة، ومبادرات 10.000 مهندس و3.300 طبيب... الخ)، انخرطت الجامعات المغربية في هذه الدينامية الوطنية من خلال إحداث مسالك للتكوين تستجيب لحاجيات هذه الأوراش.<br/>ولذلك، يضيف السيد الوزير فإن العرض الجامعي الحالي في ميدان الطاقة يناهز 30 مسلكا</p> | <p>✓ حدود استجابة برامج التكوين والتكوين المستمر للدينامية الوطنية في مجال الطاقة</p> | <p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p> | <p>الجلسة الثانية عشر /<br/>28 يونيو 2011</p> | <p>15</p> |



تغطي مختلف المستويات (الدبلوم الجامعي في التكنولوجيا، الإجازة المهنية، الماستر، الماستر المتخصص، والدكتوراه)، إضافة إلى ما يقارب 80 مسلكا معتمدا في تخصصات مرتبطة بالجال الطافي (الهندسة الكهربائية، والهندسة الصناعية، وهندسة الأنظمة الكهربائية، وتكرير البترول، وهندسة الطرائق، وهندسة المواد).

أما على مستوى مخطط الطاقة، فإن وزارة الطاقة والمعادن تشرف حاليا على دراسة قطاعية حول الحاجيات الكمية والكيفية من الموارد البشرية اللازمة لمواكبة الإستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة. وعند صدور نتائج هذه الدراسة التي تشارك الوزارة في لجنة تتبعها، والتي وصلت مرحلتها الثالثة (ما قبل الأخيرة)، ستقوم الجامعات ببلورة مسالك جديدة للتكوين في المجالات السوسيو مهنية التي ستحددها الدراسة.

كما أن الوزارة، ومن خلال إعادة هيكلة مختبرات ووحدات البحث العلمي، أحدثت قطبا للكفاءات في ميدان الطاقة، وتسهر على تنسيقه جامعة عبد الملك السعدي بتطوان؛ كما سبق للوزارة أن وقعت اتفاقية تعاون مع وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة ووكالة تنمية الجهة الشرقية لإنشاء قطب الامتياز بمدينة وجدة في ميدان الطاقات المتجددة.

وتجدر الإشارة إلى أن الجامعات تتوفر على ما يزيد عن 30 بنية بحث معتمدة، منها 7 مختبرات بحث، و24 فريق للبحث وكذا مركز للدراسات والأبحاث حول الماء والطاقة بجامعة القاضي عياض بمراكش.